الجلسة الثانية عشرة

- التاريخ : الجمعة 26 ذي الحجة 1418 (24 أبريل 1998).
- الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد، رئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : ثلاث ساعات وعشر دقائق ابتداء من الساعة التاسعة صباحا والدقيقة الخامسة عشرة.
- جدول الأعمال : - اتمام مناقشة التصريح الحكومي.
  - الرد الحكومي.

* السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

إفتتحت الجلسة،

السادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

نخصص جلسة هذا اليوم للاستماع إلى رد الحكومة على مختلف التدخلات العامة حول البرنامج الحكومي وقبل ذلك أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة مضمون المراسلات الوارد ة على الرئاسة فليتفضل.

* السيد أمين المجلس :

شكرا السيد الرئيس

توصلت رئاسة المجلس باعتذار السيد المستشار عن حضور هذه الجلسة السيد رحال الإدريسي وشكرا السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد الأمين.

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

* السيد محمد بوزوبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

سيدي الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين المحترمين

كان من المقرر أن يحضر السيد الوزير الأول في بداية هاته الجلسة لكي يدلي بجواب الحكومة.

إن جلسة البارحة كان حسب البرنامج سوف تنتهي على الساعة السابعة لكي يقع إستئناف ماتبقى من تدخلات في هذا الصباح وبعدها يكون رد السيد الوزير إن كان بالطبع ملما بجميع التدخلات ولكن جلسة البارحة تأخرت إلى الساعة الثامنة والنصف ولم يكن السيد الوزير الأول متمكنا من باقي التدخلات إلا في ساعة متأخرة من الليل وهذا في علم السيد الرئيس الذي مكث معه حتى الساعة التاسعة والنصف البارحة.

والسيد الوزير الأول الآن بصدد إحداث الرد بعدما إطلع على جميع التدخلات التي كانت طيلة البارحة وقد بلغت السيد الرئيس على أنه لم يتأت الجواب إلا على الساعة الحادية عشرة صباحا لهذا فأطلب من السيد الرئيس والسادة المستشارين أن يتفهموا هذا الموقف بالإضافة إلى أن البرنامج الذي وقع ضبطه دون أن يتم ذلك في إطار ندوة الرؤساء التي يحضرها الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لكي يدلي كذلك بوجهة نظر الحكومة فيما يخص هذا البرنامج، ولكن نحن تجاوزنا هذه الشكلية التي هي شكلية قانونية وتنظيمية فقط تجاوزناها على أساس أن هناك تعاوناً وتفاهماً مابين مجلس المستشارين ومابين الحكومة.

وبما أن الأمر يتعلق الآن فقط بترتيبات مادية فلن نتحاسب فيما بيننا على الوقت لأن الهدف هوأن نحسن سير هذا المجلس وأن ننتهي من عملنا وننطلق إلى عمل آخر. لهذا أؤكد دون أن ندخل في أية شكليات من الناحية المصدرية أؤكد طلب السيد الوزير الأول وأطلب من السيد الرئيس والسادة أعضاء مجلس المستشارين أن يوافقوا على تأخير هاته الجلسة إلى الساعة الحادية عشرة صباحا.

شكرا السيد الرئيس والأعضاء المحترمين.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان

بطبيعة الحال، بعد قليل سأعرض هذا الطلب على المجلس الموقر لأنه هو الذي له الكلمة الأولى والأخيرة.

ولكن لا بد من الإشارة بأننا منذ الانطلاقة الأولى سعينا إلى التعاون المتواصل مع الحكومة الموقرة، وعلى ذكر الملاحظات التنظيمية التي أشار إليها السيد الوزير كان التشاور متواصلا حتى

بالنسبة للجلسة الأولى حول التصريح الحكومي، لم نتوصل بأية رسالة من السيد الوزير الأول يخبر المجلس بأنه سيتقدم يوم الإثنين 20 أبريل للإدلاء بالتصريح. ولكننا في نطاق التعاون الذي دشناه لم نتوقف عند القضايا التنظيمية كذلك بالنسبة لتحديد الجلسات قبل ضبط هذه الجلسات قمنا بتشاور مع الحكومة الموقرة بشخص السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان صحيح أنه إقترح علينا أول جلسة يوم الثلاثاء قلنا له لايمكن بما أن التصريح يوم الاثنين لنترك للسادة المستشارين شيء من الوقت لتحضير التدخلات، فوافق على هذا الاقتراح. واتفقنا على أن تكون أول جلسة صبيحة يوم الأربعاء وثاني جلسة صبيحة يوم الأربعاء وثاني جلسة مساء يوم الخميس وكان الأمر كذلك ولم تطرأ أي إشكالية تنظيمية. إلا أن وصلنا إلى آخر جلسة وبدأنا نقول بأن هنالك إشكالية تنظيمية أعتقد بأننا قمنا بكل ما يجب القيام به استشارة الحكومة بداية قرار المكتب بعد إستشارة السادة رؤساء الفرق قمنا بجميع الاتصالات والاستشارات الضرورية أي من المنتظر والحكومة تعرف بأن الجلسة ستنتهي إلى ساعة متأخرة، من المنتظر أن يأتي السيد الوزير الأول هذا الصباح في الساعة التاسعة لتقديم الأجوبة على مختلف التدخلات للسادة المستشارين بطبيعة الحال السيد الوزير تقدم بطلب ولكن أرجو قبل تقديم هذا الطلب للمجلس أن تقع إشكالية وهي أن الزملاء في مجلس النواب حددوا موعدا في الثالثة للاستماع إلى رد السيد الوزير الأول والتصويت فإذا كان التأخير من الممكن قبوله فلا بد أن تتقدم الحكومة الموقرة بطلب التأخير أمام مجلس النواب حتى يتمكن مجلس المستشارين أن ينهي أعماله في أحسن الظروف. أنا من وجهة نظري أن الطلب يمكن أن يوافق عليه ولكن شريطة أن يترك للمجلس الموقر مايكفي من الوقت. نقطة نظام للنائب، الأسبقية لرؤساء الفرق النائب طيب المستشارالسيد عبد السلام السلاوي.

✱ المستشار المحترم السيد عبد السلام السلاوي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوان والأخوات،

إستمعنا إلى طلب السيد الوزير الأول فيما يتعلق بتأخير الجلسة للرد إلى الحادية عشرة. علما أن المجلس طبقا للقانون الداخلي يعني ينص في أحد فصوله على أن المجلس يوقف أشغاله عند كل وقت صلاة.

واليوم صلاة الجمعة، تقتضي أننا نتوقف لنلحق صلاة الجمعة، وهذا يكون فيه يعني حرج بالنسبة لا للرد السيد الوزير الأول الذي ربما يطلب وقتا لا ينطبق مع القانون الداخلي للمجلس وبذلك أرى أن السيد الوزير الأول يمكن أن نتفهم ظروفه. علما أننا إستمعنا إلى برنامج العمل قبل يومين وكان ضمن ماصرح به السيد رئيس المجلس أننا سنستمر في عملنا إلى وقت متأخر من الليل لإنهاء جميع التدخلات.

فلذلك كان عملنا منظما وكان في علم السيد الوزير الأول أننا سنتأخر، والإلتماس هو أنه إما أن يتقدم في العاشرة أو يتقدم في الثانية بعد الزوال.

وشكرا.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار. على التوالي السيد محمد الجوهري والمستشار السيد عمر الجزولي والمستشار السيد أحمد القادري والمستشار السيد عبد الله القادري والمستشار السيد رحو عفوي الهلاع والمستشار السيد رحال بوزكري شكرا، طيب الكلمة للمستشار السيد عمر الجزولي.

✱ المستشار المحترم السيد عمر الجزولي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني أعضاء المستشارين،

إستمعنا السيد الرئيس إلى تدخل السيد الوزير من الناحية القانونية ليست عنده صفة، لان مجلس النواب لم يمنح ثقته بعد للحكومة. هذا من الناحية المصدرية.

أما من ناحية أخرى لاحظنا أن الحكومة تتعامل مع مجلس النواب بطريقة ومع مجلس المستشارين بطريقة أخرى. نطلب من الحكومة أن تتعامل مع المجلسين بطريقة واحدة.

وقد لاحظ السادة المستشارون هذا التمييز من أول جلسة. حيث جاء السيد الوزير الأول متأخرا عن موعده. ثم اختصاره للتصريح الحكومي أمام مجلسنا. وهذا يخلق حساسيات مابين المجلسين.

وهناك التحدث في وسائل الاعلام الرسمية عن الغرفة رقم 1 ورقم 2 وهذا يتنافى مع الدستور. ومع تعليمات، وتوجيهات صاحب الجلالة لأن البرلمان يتكون من غرفتين وليس هناك رقم 1 ورقم 2 وهذه اشكالية.

ثم نطلب أنه إذا وافق السادة الأعضاء على تأخير الجلسة. أن تكون هناك تغطية من طرف وسائل الاعلام لتدخلاتنا، وتصريح السيد الوزير الأول، شكرا.

على الساعة الحادية عشرة يكون كذلك على شاشة التلفيزيون. وشكرا.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار على ذكر التغطية الإعلامية لابد من باب الأمانة أن أخبر المجلس الموقر بأن التلفزة المغربية لم تشرع بعد في بث وقائع هذه الجلسة. وهذا شيء نستغرب له، ونطلب أن تعطى التعليمات الضرورية لتغطية هذه الجلسة مباشرة كما كان الشأن بالنسبة للحسابات السابقة.

الكلمة للسيد المستشارمحمد الجوهري

✱ المستشار المحترم السيد محمد الجوهري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لابد من تقديم بعض الايضاحات. وهذه مناسبة متاحة ونتناقش ونضيف بعض الإيضاحات وبعض المفاهيم. أرى أنه من الافضل أن نتكلم بالدارجة لكي يفهم الشعب ويستوعب كلامنا، ويستفيد منه وفي هذا اليوم ويوم الجمعة من المقرر أن يجيب السيد الوزير الأول على تدخلات السادة أعضاء البرلمان. وقبل انعقاد أي اجتماع، يعقده مكتب المجلس اجتماع الدراسة جدول الأعمال. والمكتب مؤسسة دستورية مكلفة بتسيير المجلس.

وبعد انتهاء أعمال المكتب تعقد ندوة رؤساء الفرق البرلمانية يحضرها الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

بعد ذلك تقرر أن يكون الاجتماع بالتناوب بين مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وقد حضرالسيد الوزير الأول، واستمع إلى تدخلاتنا بصفته المسؤول الأول عن الحكومة، وقال أنه من الصعب الاجابة على اسئلة ثلاثة أيام من التدخلات. ولهذا يطلب تأجيل الرد إلى الحادية عشرة صباحا. ونحن نعرف أن للسيد الوزير الأول مساعدون يتولون تهييء الرد. ثم هناك 41 وزيرا كل يتولى الإجابة عن القطاع المسؤول عنه. ونحن لانريد إعطاء الفرصة للسيد الوزير الأول، بل بالعكس. الا أننا نتخوف كما قال السيد الرئيس عن ماسيترتب على ذلك إذا لم يكن الرد في الساعة الحادية عشرة، ومجلس النواب سيجتمع في الساعة الثالثة للتصويت على البرنامج الحكومي.

لأننا نحسن، ونتمنى أن يكون احساسنا خاطئا. لأن الحكومة تعتبر مجلس المستشارين قطاعي فقط، خاص بالفلاحين والتجار والمهنيين يسمعون ويتكلمون. والاعتماد على مجلس النواب، وهذا خطأ لأن الفصل 60 من الدستور ينص يتقدم السيد الوزير الأول أمام كل من مجلس البرلمان، بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه ويناقش من طرف المجلسين. وأعود وأطرح نفس السؤال حول صفة الحكومة. لأنها لاتصبح كاملة الصفة إلا بعد حصولها على ثقة مجلس النواب : وهذا هو ما يسمى التنصيب بعد التعيين. فعدم إعطاء منح الثقة لمجلس المستشارين لا يعني التقليل من قيمته بل بالعكس مجلس المستشارين يستطيع أن ينزع الثقة التي لم يعطيها، وان يقدم ملتمس الرقابة. فلهذا لا يجب التقليل من قيمة مجلس المستشارين، خصوصا في الايام الأولى لحياته وكل تقليل من قيمته، يعتبر اخلالا بالدستور، وتحديا لأوامر وروح وضمير الأمة التي هو جلالة الملك والأمة المغربية.

✱ السيد الرئيس :

لا لا يمكن شاي على نقطة نظام واحنا في صميم الموضوع تفضل السيد المستشار.

✱ المستشار المحترم... :

إذن قلنا لابد من التنصيب البرلماني، ولابد أن تعطى لمجلس المستشارين قيمته كمؤسسة دستورية جديدة. كما أننا نحتج عن غياب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان عن ندوة الرؤساء ويجب ان تكون الحكومة رهن إشارة البرلمان. كما أن السيد الوزير الأول دخل البرلمان، ولم يسأل عن رؤساء فرق مجلس المستشارين ولم يسلم علينا. ولكن لا بأس، فلنا لقاءات أخرى، ونتمنى أن يكون التعامل بيننا بكل إخلاص وصدق، وأظن أن رد السيد الوزير الأول من الساعة الحادية عشرة إلى الثانية عشرة غير كاف. للاجابة على تساؤلات السادة المستشارين. فكل الفرق اعطت عناية راهتماما خاصا لهذا البرنامج. ويجب ان يكون الجواب في مستوى الأهمية التي اعطيت له.

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، نواصل اللائحة الكلمة للمستشار السيد أحمد القادري.

* المستشار المحترم السيد أحمد القادري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين،

بداية نؤكد اننا نتمسك بالتوجيهات الملكية، وآخر هذه التوجيهات الخطاب السامي، الذي وجهه جلالة الملك، وهو يستقبل اعضاء مكتب مجلس المستشارين، ومجلس النواب، وكانت النصيحة الأولى لجلالة الملك، والتي التزمنا بالعمل بها، هو أن نتجنب المشاكل السطحية وذكرنا جلالته بما جاء في خطاب العرش. بأننا يجب ان نبتعد عن الديماغوجية، وان نحل محلها البيداغوجية، وان لا نختلف مشاكل مفتعلة وسطحية. ان التصريح الحكومي من التصريحات التي تميزت بالرغبة في التعامل الايجابي مع البرلمان. ولا داعي للتأويلات والافتراضات التي ستجرنا إلى نتائج غير سليمة، توجيهات جلالة الملك أكدت ان هناك سيارة بمحركين، والدستور يقول بأن البرلمان بغرفتين. وليس هناك تفضيل لغرفة على أخرى.

ولا داعي لمناقشة أشياء بديهية بث فيها الدستور. ولا لافتعال أشياء تتناقض مع المقتضيات الدستورية، ونحن نعرف أن الفصل 60 من الدستور : يقول : من بعد أن يعين جلالة الملك الحكومة تسير مختصة لممارسة اختصاصاتها الدستورية، ومن جملة هذه الاختصاصات. أن التصريح الحكومي لا يعرض أمام الغرفتين الا بعد اجتماع المجلس الوزاري الذي يرأسه جلالة الملك.

وهذه ممارسة اختصاصات دستورية. والفصل 60 من الدستور واضح، والحكومة منصبة وقائمة ولها كل الشرعية عندما ينصبها صاحب الجلالة. والفصل 60 من الدستور ينص بصراحة على أن يكون البرنامج المشار إليه اعلاه موضوع مناقشة أمام كل المجلسين، ويتلو مناقشته في مجلس النواب التصويت. ويجب ان يقع وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من الفصل 75. ويترتب عليه الآثار المشار إليها في الفقرة الأخيرة من الفصل 75.

السيد الرئيس : اعتقد ان المقتضيات الدستورية واضحة فيما يتعلق بالفصل 60 والفصل 75، بطلب السيد الوزير الأول.

السيدالوزير طلب تأجيل رده إلى الساعة الحادية عشرة بدلا من الساعة التاسعة. وقد كثرت التأويلات. وأنا استغرب لذلك. فالنظام الداخلي يعطي للحكومة، ولرئيس اللجنة، أورئيس الفريق حق طلب التأجيل، ويستجاب له. والفصل 120 يقول : إذا طلب أحد رؤساء الفرق رفع الجلسة للتساورمع اعضاء فريقه، يتعين على الرئيس ان يستجيب لذلك الطلب، فإذا كانت هذه الحقوق ممنوحة لرؤساء الفرق والحكومة بقانون فلماذا هذا الهجوم على السيد الوزير الأول، مع احتراماتي لجميع الأراء.

* السيد الرئيس :

الكلمة للسيد عبد الله الشرقاوي

* المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني اخواتي،

سأكون مختصرا جدا البارحة، وقبل البارحة استمعنا إلى عدد من تدخلات السادة رؤساء الفرق، وركز الجميع على أن عهدا جديدا قديما بدأ فيما يخص العلاقة بين البرهان والحكومة.

ويجب ان نتحاشى عقدة التمييز بين مجلسي البرلمان، سيما وان الدستور واضح في هذه المسائل، وجلالة الملك أكد ذلك في أكثر من مرة.

اما عن طلب السيد الوزير الأول المتعلق بتأجيل رده. فلا أرى مانعا. ولا داعي لاثارة كل هذه المناقشات.

وأريد أن أشير إلى أن السيد الوزير الأول. سبق له أن جاء صحبة السيد وزير الدولة في الداخلية. وقدم له السيد لرئيس جميع رؤساء الفرق.

ولكي يكون عملنا مفيدا. يجب ان يسود الاحترام علاقتنا بالحكومة.

كما يجب على الحكومة ان تتعامل مع الغرفتين بطريقة واحدة.

وشكرا

* السيد الرئيس :

شكرا للمستشارين السيد عبد الله الشرقاوي، الكلمة للمستشار السيد رجو الهيلال.

* المستشار المحترم السيد رجو الهيلال :

السيد الوزير الأول تقدم بطلب التأجيل لمدة ساعتين. فلا بأس في قبول طلبه، لأننا لايهمنا الشك بل المضمون. وشكرا.

* السيد الرئيس :

الكلمة للسيد المستشار السيد عبد الرحمن لبدك

* المستشار السيد عبد الرحمن لبدك :

شكرا السيد الرئيس

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

حقيقة أننا بصدد مناقشة نقطة. نحن نختلف منذ انطلاقتها في تحديد حجمها. هل هي نقطة.. سطحية أم نقطة غير سطحية. فالمجلس لا يختلف فيما يتعلق بالتأخير. واعتقد على أن السيد الرئيس بت في هذه النقطة. ولكن اعتقد أن المشكل ليس مشكل تأخير. إن المشكل مهم ويعنينا جميعا.

خاصة أننا في بداية الطريق. ومنذ انطلاقة اشغالنا. كانت مجموعة من التصرفات. أولها التصريح الحكومي بين 17 و20 أربعة أيام فرق بين التصريح أمام مجلس النواب. وأمام مجلس المستشارين. كان من المفروض أن يلقى في يوم واحد.

ثم انا ضد الانفعال. يجب أن نتناقش بهدوء، لأن الهدوء من شأنه أن يوصلنا إلى الحقيقة.

فمسألة التأخير ليست نقطة سطحية. بل سابقة خطيرة في التاريخ. ونعتبرها موضوعية بالنسبة للحكومة العالية. وهناك تفسير آخر بكل موضوعية.

الحكومة خريصة على تقديم ردها أمام مجلس النواب. باعتباره أنه هو الذي سيصوت على برنامجها وسيمنحها الثقة. أما مجلس المستشارين فتعتبره غير معنيا بذلك.

وكان من الأولى ان تكون هذه المناقشة مبثوتة، وبصفة مباشرة على شاشة التلفزة لأنها سابقة خطيرة.

ومن شأن هذا التصرف أن يؤثر على السير الأولى لهذا التوجه الجديد. الذي أراده صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، والذي لقي تجاوبا وبالاجماع من طرف جميع شرائح المجتمع.

وشكرا

* السيد الرئيس :

شكر للسيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار رحال الزكراوي

* المستشار السيد رحال الزكراوي :

شكرا السيد الرئيس

أريد أن أشير قبل أن اتدخل في هذه النقطة. بأن المناقشة ليس فيها يمين ولايسار. يجب أن تتبع اللائحة فقد كنت مسجلا مباشرة بعد السيد رحو الهيلال.

الاخوة المستشارين أظن بأن هذه النقطة بسيطة. ولاداعي لهذه المناقشة المطولة. فالسيد الوزير الأول طلب تأجيل رده وهذا يدخل في نطاق القانون. وشكرا

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار

الله يجازيكم الكلمة للسيد التويزي تفضلوا. بقي تدخلان وننهي هذه المناقشة التي كانت ضرورية لوضع النقط على الحروف كل التدخلات كانت في نطاق في نقطة نظام.

* المستشار المحترم عمر التويزي :

أشكر السيد الرئيس

فيما يخص التدخل، أظن أننا داخل مجلس المستشارين متساوون داخل هذه القاعة. عندنا نفس الحقوق وعلينا نفس الواجبات فيما يخص هذه النقطة التي قيل عنها أنها سطحية. بالنسبة لنا فهي نقطة جوهرية وذات عمق بالنسبة لعلاقة مجلس المستشارين بالحكومة الموقرة.

وعلاقة مجلس المستشارين بالحكومة، ليس فيها لا معارضة ولا أغلبية ولا أقلية، وإنما تتعلق بكرامة هذا المجلس، ومصداقيته وطريقة معاملة الحكومة معنا.

إن السيد الوزير الأول كما قال السيد الرئيس. لم يطلب التأجيل كتابة طبقا للقوانين.

ثم ان التصريح الحكومي الذي عرض علينا ليس هو الذي عرض على مجلس النواب. وهذه مسألة مخالفة للدستور.

ثم هناك مسألة أخرى من الأهمية بمكان. البث التلفزي بما فيه الجلسات العمومية، لم تبت منذ البداية الأولى للتصريح الحكومي.

فالتأخير في حد ذاته ليس اشكالية. وإنما هي في طريقة تعامل الحكومة مع مجلسنا الموقر.

واشكر السيد الرئيس على موقفه من هذه الاشكالية الخطيرة. التي تهم مجلس المستشارين وصاحب الجلالة قال عند استقباله لاعضاء المكتبين، على أن السيارة بمحركين. لا فرق بين مجلس النواب ومجلس المستشارين وشكرا السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

أؤكد أنني سأعطيكم الكلمة، وأن جميع التدخلات في نطاق نقطة نظام وليس هناك أسبقية لنقطة دون أخرى، فالقضية ليست سطحية وإنما تمس المؤسسة في الصميم. الكلمة للسيد عمر الادريسي.

* المستشار السيد عمر الادريسي :

شكرا السيد الرئيس

إخواني المستشارات،

إخواني المستشارين،

جرت العادة انه في حالات اختلاف الأراء ووجهات النظر ترفع الجلسة لمدة 10 دقائق للتشاور وشكرا.

* السيد الرئيس :

شكرا هذا الإقتراح في محله هذه الجلسة من نوع خاص الله يجازيكم إسمحولي نلخص المناقشة من نوع خاص. والرئاسة تحملت المسؤولية لأن الأمر يهمها بالأساس مصداقية هذا المجلس، وحسن سيره، الرئاسة مسؤولة عليه فلهذا لم أتردد في إتخاد موقف واضح منذ البداية. ونحن نتعاون مع الحكومة وقلنا أننا سنتعاون مع الحكومة كما أننا سنتعامل مع الأغلبية ومع المعارضة هذا دور الرئاسة. على الرئاسة أن لا تنحاز إلى أية جهة أو بعبارة أخرى أن تتعاون مع الجميع. طيب على هذا الأساس كانت الإستشارات متواصلة مع الحكومة. وبصفة خاصة مع السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان. ووضعنا البرنامج وطرحناه على المكتب في جلسة. وستكون هنالك جلسة بعد الإستشارة مع الحكومة توضح البرنامج ولكن هذا البرنامج عرضناه على جميع السادة رؤساء الفرق هاهم حاضرون وطلبنا منهم تنظيم المناقشة. كل فريق طلب الحصة واتفقنا وهنا أنوه بالفرق التي تعاونت مع الرئاسة. وإلتزمت بالحصص المخصصة لها ومر الحوار في أحسن الظروف، ولكن هنالك إشكالية مهمة وهو أنه في إجتماع لاحق لمكتب مجلس المستشارين قلنا لماذا لاننهي تدخلات السادة المستشارين أثناء جلسة يوم الخميس ولو إستمرت الجلسة إلى الثامنة أو بعد الثامنة وإتخذنا هاذ الموقف في المكتب تسهيلا لمهمة السيد الوزير الأول. قلنا لتستمر التدخلات ونستغنى عن تدخلات صبيحة يوم الجمعة تسهيلا لمهمة السيد الوزير الأول الوثيقة التي إستشهد بها الأخ الكريم الزكراوي، الأخ الكريم الزكراوي، الأخ رحال الزكراوي صحيح هذا في الوثيقة. ولكن بالنسبة للإجتماع الأول للمكتب ولكن كان هنالك إجتماع آخر للمكتب وأخبرت الحكومة بذلك وقلنا سنتعاون مع الحكومة وننهي جميع التدخلات خلال الجلسة يوم الخميس لنترك المجال للسيد الوزير الأول ليجيب على جميع التدخلات، خصصنا له جلسة من التاسعة إلى الثامنة عشرة لأن التدخلات كانت مهمة للغاية وجميع الفرق جاءت بالإقتراحات وبأفكار فقلنا له يمكن أن نمر على هذه المسائل مر الكرام. لابد أن نترك للسيد وزير الأول المجال الواسع للإجابة على السادة المستشارين، ومن هنا جاء التعديل الذي طرأ بالأمس وهو محمود، أنهينا التدخلات في الثامنة ونصف أنا أتذكر في البرلمانات السابقة بعض الأحيان كنا نبقى حتى الواحدة، الثانية أو الثالثة. أنهينا في الثامنة ونصف. هذا وقت حقيقة معقول. هناك إشكاليتان مطروحتان لكي نضبط الأمور. الطلب يمكن أن نستجيب له. سأطلب بعد قليل من المجلس تلبية هذا الطلب. ولكن كان من اللازم أن نفتح هذه المناقشة ونقولوا أن هذا الطلب مسرود إلى ما إذا لم ننته قبل موعد الصلاة في الواحدة سنستأنف العمل بعد الصلاة. ونطلب من الحكومة الموقرة أن تأخد الإجراءات الضرورية مع زملائنا في مجلس النواب لكي يغير موعد الثالثة ونصف الأمر يتعلق بمسألة دستورية. دستورية الحكومة لا تنصب بالنسبة إلينا كمجلس المستشارين إلا بعد إنهاء المناقشة التي يشير إليها الفصل 60 لابد من إنهاء المناقشة. الآن المناقشة معلقة. إستمعنا إلى السادة المستشارين. ولكن لم نستمع بعد إلى رد الحكومة. بعد الاستماع إلى رد الحكومة يمكن لنا أن نقول بأن مقتضيات الفصل 60 إستكملت. فلهذا هذه هي النقطة الأولى ونستجيب إلى الطلب، ولكن بشرط أن تأخذ الإجراءات الضرورية. وأنا بعد توقيف الجلسة سأقوم بتفويض منكم بحل هذه الإشكالية. ثانيا أستغرب مرة أخرى هذه هي النقطة الثانية أستغرب مرة أخرى، أنه لم يقع البث المباشر كما كان مقررا لهذه الجلسة، علما بأن رئاسة المجلس أضدرت كما هو الشأن بالأمس بلاغا على أمواج الإذاعة والتلفزة يقول بأن مجلس المستشارين سيعقد جلسة من الساعة التاسعة إلى الساعة الثانية عشرة. فلهذا حضرات السادة نحن في صميم الموضوع لنستجيب لطلب الحكومة. ولكن مع إتخاد الإجراءات الضرورية بأن يكون رد السيد الوزير الأول في وقت معقول. ولو دعت الضرورة إلى إستينافه بعد الزوال. ثانيا نؤكد بأن هذه الجلسة التي سنستمع إليها للسيد الوزيرالأول. لن تنطلق إلا إذا تأكدنا بأنها ستكون مذاعة مباشرة. هل المجلس يوافق على هذا الإقتراح؟

طيب إذن نرفع الجلسة إلى حدود الساعة الحادية عشرة تمام الساعة الحادية عشرة. وشكرا لكم.

❁ السيد محمد حلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. معذرة على هذا التأخير.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

كما تعلمون هذه الجلسة مخصصة للاستماع إلى رد الحكومة على مختلف التدخلات العامة حول البرنامج الحكومي.

الكلمة للسيد الوزير الأول، فليتفضل.

❁ السيد عبد الرحمن اليوسفي الوزير الأول :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعبر لكم عن سروري بالوقوف أمامكم بعد أن استمعت وجميع أعضاء الحكومة الى مداخلاتكم تعقيبا على التصريح الحكومي الذي كان لي شرف تقديمه أمام مجلسكم الموقر. وإني لاهنئكم على الاهتمام الذي أبديتموه حول ماورد فيه، وكذلك على ما أسدى بعضكم للحكومة من تأييد أونصح أواقتراحات، بل وانتقادات. كونوا على يقين أنها وجدت لدينا الاذن الصاغية، والصدر الرحب، والعزيمة على الاخذ بما جد منها، وما توافق حسب نظرنا مع المصلحة العامة، وعلى العمل على إثبات عدم جدوى مابني منها على الظن وما تهوى الأنفس.

إن بعض المستشارين المحترمين الذين أبدوا تأييدهم للخطوط العامة للتصريح لم يفتهم، كل حسب مقاربته، أن يؤكدوا على بعض ماورد فيه لحث الحكومة على المزيد من الاهتمام به أو أن يغنوا البرنامج الذي تنوي الحكومة انجازه، بعدة مقترحات إجرائية ومسالك تطبيقية إسهاما منهم في ضمان نجاح التجربة الرائدة التي يتأهب المغرب لخوضها في ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وطنية ودولية، محفوفة بالمخاطر. وإننا لنقدر حسهم الوطني ونعاهدهم أننا سنأخذ بمقترحاتهم مأخذ الجد ونسهر على أن ترى طريقها للتطبيق على أرض الواقع، على أن كثيرا منها ورد في التصريح ولو بكيفية مقتضبة : إما لأننا تعتبرنا ها من باب تحصيل الحاصل أو لان ضرورة بقاء التصريح في حدود زمنية معينة اقتضت المرور عليها مرا سريعا.

نعم هناك من المستشارين من وجد في التصريح الحكومي مناسبة للتباري الخطابي بقصد انتقاد تجربة التناوب والتشكيك في نجاحها بمختلف الحجج الواهية والتنبؤات المتشائمة التي لانشاطرهم إياها كما لايشاطرهم، إياها الرأي العام المغربي في أوسع أوساط قواه الحية.

ومن أغرب ماورد في مثل هذا الصنف من التدخلات ان يعاب على حكومة التناوب، ولم تر النور إلاقبل أيام، أن تتحدث عما ستعمله بصيغة المضارع وأن تستعمل حرف «سوف» المسكين. قد يكون لهؤلاء حنين للماضي، أي لماكان، وهم مسؤولون في الحكومات، المتعاقبة ولكن من اليقين أن الشعب المغربي ليس له أي حنين لذلك العهد.

فلعله كان من السهولة بمكان علينا أن نستجيب لرغبة هؤلاء وأن نسهب في الحديث عن الوضعية التي ورثناها والتي تعرفها بكل تأكيد الغالبية العظمى من المغاربة لانها تعاني من آثارها يوميا، تلك الوضعية التي مررنا عليها مر الكرام ترفعا وإشارة الى إرادتنا في الاهتمام بالمستقبل وتجنيد كل القوى في مراهنة البناء والتحدي.

إن حكومة التناوب تخلف عددا من الحكومات التي مافتئ من يعارضون اليوم حكومة التغيير يدعمونها باستمرار. وبكل تأكيد، وكما سبق لنا أن قلناه دائما، فقد تحققت إنجازات. لكن، وكما نؤمن به، فإن ذلك تم بفضل حكمة وتبصر العاهلين : محمد الخامس طيب الله ثراه والحسن الثاني أمد الله في عمره، وثلة من الرجالات الوطنية التي عملت بتفان على تأسيس القواعد المتينة التي دعمت بناء الاقتصاد الوطني، ومن عدد هام من الفنيين والاطر التقدمية التي عملت على انجاز المشاريع العمرانية التي عرفت الوجود في عهد الحسن الثاني نصره الله، وكذا بفضل تضيحات وتفاني شعبنا وحزم معارضة وطنية تحلت دوما باليقظة والوطنية والمصداقية.

لكن من المحقق أن هذه الانجازات ظلب دون الامكانات التي تتوفر عليها بلادنا والتي كان بوسع تدبير حازم وأكثر كفاءة وانشغالا بالمصالح البعيدة المدى لبلادنا، واكثر تشبثا بالقيم الخلقية، وأكثر إنصاتا الى حاجيات الشعب المغربي، أن يصلنا إليها.

هذا جعلنا نتأخر في وقت كانت فيه بلدان مشابهة لنا تأخذ انطلاقتها، إن مثل هذا التدبير هو الذي زاد في تعقيد الازمة الاجتماعية وزيادة حجم المعوقات التي تواجهنا في عالم يشهد انفتاحا مضطردا، وحيث المنافسة تزداد شراسة يوما عن يوم، ومن هنا يتعين علينا أن نواجه حاليا هشاشة نسيجنا الانتاجي وعدم استقرار توازناتنا الماكرو اقتصادية الداخلية منها والخارجية وكذا مواجهة جسامة الاختلالات الاجتماعية التي تهدد الانسجام الاجتماعي، وتخلف العالم القروي، والانحرافات العديدة التي تطال التدبير العمومي.

كل هذا أفضى بنا إلى أزمة ثقة عميقة، ليس لذا الفاعلين الوطنيين فحسب، ولكن أيضا لدى شركائنا الأجانب بخصوص أساليب التسيير المتبعة في سابق.

فخلال الحملة الانتخابية قامت الاحزاب المشكلة للائتلاف الحكومي بتقييم موسع للوضعية الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي وجدتها الحكومة الحالية. وسأقتصر أمام مجلسكم الموقر على تقديم موجز لبعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ومناطق الظل الرئيسية ومواضع الخلل علاوة على أماكن السيرالغيرالعادي الذي يتعين على برنامجنا مواجهتها عبر خطوات عمل عاجلة.

وهكذا فبعد أن التزم المغرب حيال المؤسسات الدولية ببلوغ معدل عجز الميزانية في واحد بالمائة. نسجل اليوم المعدل الذي ستنتهي السنة الحالية به والذي يتجاوز أربعة في المائة، وهو معدل بعيد كل البعد عن بلوغ هذا الهدف. وتمثل المديونية الخارجية 7,57 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وتكلفتها السنوية تتعدى ثلاثين مليار درهم، أي مايمثل أزيد من ثلثين في المائة من الميزانية العامة للدولة. ويشكل بطء النمو وضعف مستوى الاستثمار السمات الرئيسية لاقتصاد بلدنا. كما أن معدل الاستثمار لايكاد يتجاوز عشرين في المائة من الناتج الداخلي الخام. اضف الى ذلك أن حجم الاستثمارات الخارجية يقل عن ذلك الذي تحققه بلدان مماثلة كمصر وتركيا.

وقد عرفت ظروف العيش والقدرة الشرائية لدى شرائح واسعة من مجتمعنا، ولاسيما في الوسط القروي، ترديا متواصلا ساهم في تزايد الهجرة القروية واتساع دائرة الفقر والبطالة.

فثلاثون بالمائة من المغاربة، أي قرابة تسعة ملايين نسمة يعيشون حاليا على أقل من عشرة دارهم يوميا.

والبطالة في الاوساط الحضرية بلغت نسبة 16 في المائة، والحماية الاجتماعية لاتغطي سوى عشرين في المائة من السكان، ويبلغ معدل الامية 55 في المائة، بينما نجد 13,7 في المائة من الاسر الحضرية تعيش في مساكن سيئة أو غير لائقة بالمرة.

وبناء على هذا فإن الارث الذي وجدناه على هذه المستويات ثقيل، وخاصة فيما يتعلق بالعالم القروي. ذلك، ونحن على عتبة القرن الجديد، قرن المعرفة والاتصال والاعلام، ماتزال 57 في المائة من قرانا تعيش معزولة، وسبعون في المائة من السكان القرويين لايتوفرون على الماء الصالح للشرب، و85 في المائة منهم لايستفيدون من الكهرباء، وأقل من سبعة في المائة من بينهم هم الذين يحصلون على العلاجات الطبية، وثلاثة بالمائة فقط تشملهم الحماية الاجتماعية علاوة على أن 67 بالمائة في الساكنة القروية تعاني من الامية، و54 بالمائة من الاطفال غير متمدرسين وتجدر الاشارة الى أن المرأة، ولاسيما المرأة القروية، تظل الاقل حظا، بل الاكثر تعاسة. وهذا ما يمكنه أن يقف شاهدا على نوعية الاهتمام الذي كانت توليه الحكومات السابقة للنهوض بوضعية المرأة. فالبطالة تطال 32 في المائة من النساء، وهو مايمثل ضعف ذلك لدى الرجال. وفي الوقت الذي يعاني فيه 65 في المائة من بالمدن من الامية فإن هذه النسبة ترتفع الى 89 في المائة داخل البوادي. يظهر إذن من هذا التقييم الذي قدمناه، أننا أمام دقات ناقوس خطر. فالحكومة تقدر خطورة الازمة التي تعيشها بلادنا حق قدرها. هذه الأزمة التي ازدات حدة في ظل الحكوماتالسابقة، في الوقت الذي نجد فيه الوضعية المالية الموروثة هشة وهامش العمل ضيق. لكن للحكومة نظرة متفائلة بالمستقبل، وهي مصممة العزم على وضع البلاد على سكة التعبئة لان لديها الثقة في الطاقات التي تختزنها بلادنا وكذلك في ذكاء شعبنا وفي تبصر وإرادة عاهلنا.

أجل، سنتجاوز هذه الأزمة من خلال مجهود وطني سيثمر مع الوقت ويساهم فيه كافة المغاربة الحريصين على مستقبل بلدنا بهمة وثقة وحسن نية في إطار " الميثاق من أجل التغيير ". هذا هو الرهان الذي وضعه الائتلاف الحكومي في أفق القرن الحادي والعشرين، مستمدا قوته في ذلك من ثقة جلالة الملك، ومن دعم التمثيلية الوطنية ومساندة الشعب المغربي.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

لقد اعتبر بعض النواب المحترمين أن التصريح الحكومي تضمن عددا مهما من الاولويات الحكومية. وهذا يؤكد بالفعل أن هناك حجما هائلا من النقائص والثغرات والاختلالات الاجتماعية التي يعود تراكمها مجملا الى التسيير الحكومي الذي ساند هؤلاء.

إن الحكومة على اقتناع من أنه لايمكن لبلدنا أن يتخطى المشاكل الخطيرة التي تنخر جسم مجتمعنا إلا إذا وقع اختياره على مواجهة هذه المشاكل بحزم وهذه المقاربة تبدأ في رأينا من تحديد الاولويات. ولن يتأتى الدفع بالتغيير المنشود بقصد مواجهة الحاجيات المستعجلة إلامن خلال اعتماد نظرة شاملة، نظرة تتجسد في اختيار أولويات اجتماعية، قام التصريح الحكومي بتحديد مكوناتها الاساسية. تلك المكونات ذات الطبيعة السياسية بالدرجة الاولى. وفي مسلسل تحديد الاولويات ركزت الحكومة على ما يدخل في جوهر رهانات وحدة أمتنا، ودمقرطة مؤسساتنا، وتنافسية اقتصادنا، وتلاحم مجتمعنا. ومن هنا فإن اهتمام الحكومة توخى التركيز على خمسة أولويات :

- الدفاع عن الوحدة الترابية.

- تكريس الديمقراطية.

- تخليق الحياة العامة.

- تنشيط الاقتصاد.

- التشغيل والتضامن الاجتماعي. وإعداد بلدنا لولوج مجتمع القرن الحادي والعشرين.

إن هذه الاولويات تعكس الملفات الكبرى للوطن.

فالحكومة تعتبر أن استكمال وحدتنا الترابية هي أولى الاولويات. إذ أنه في هذه المرحلة الحرجة التي تجتازها قضيتنا الوطنية، يعد الاغلاق النهائي لملف الصحراء المغربية انشغالنا الرئيسي. والحكومة مقتنعة بأن كافة القوى السياسية الوطنية ستبقى دوما، في إطار من الوحدة والتعبئة، مستعدة لمواجهة التهديدات المحدقة بوحدتنا الترابية وإفشال كل المناورات الرامية الى المساس بمغربية أقاليمنا الصحراوية.

وتتجلى الأولوية الثانية في العمل على تدعيم الديمقراطية وحقوق الانسان وتخليق الحياة العامة. ومن هذا المنطلق فإن توسيع مجالات الديمقراطية والدفاع عن الحريات سيصيران عملا دائما للحكومة، وسوف تنكب على هذه المهمة بعزم وحزم بغية حل الملفات، والحالات التي تشغل بال الديمقراطيين في هذه البلاد. على أننا لانريد أن تصبح وسيلة للمزايدة، بقدر مانجعل منها جميعا قضايا نتعاون على الوصول فيها الى حلول مرضية.

ويشكل اصلاح الادارة والقضاء مسألة أساسية بالنسبة للحكومة على اعتبار أن هاتين المؤسستين لهما دور جوهري في إنجاز التغيير. فقد راكم جهازنا الاداري والقضائي خلال السنوات الاخيرة عجزا على عدة مستويات، مواكبة التحولات التي عرفتها بلادنا. ولتدارك هذه العجز اخذت الحكومة على عاتقها فتح اوراش كبرى على أساس التوجهات الاستراتيجية التي يتعين أن تحظى بمساندة كافة القوى الحية بالوطن، ومنها على الخصوص، تعزيز أسس إدارة وقضاء قريبين من المواطنين، والاستعمال الامثل للموارد البشرية، وعصرنة طرق التدبير وتعزيز الاخلاقيات المهنية.

وقد استعرض التصريح الحكومي بعض التدابير المرافقة التي من شأنها تحقيق متابعة ملموسة لهذا التوجه على أن تغنى بتدابير وإجراءات عملية لا يمكن جردها اليوم.

وترى الحكومة في انخراط كل مكونات الادارة والعدل في الاصلاح شرطا اساسيا لنجاحها. وهذا هو مرمى ميثاق حسن التدبير الذي يوضح المسؤوليات في هذا المجال.

وتقوم الاولوية الثالثة على خلق شروط نمو مرتفع، مستديم، ومحدث لمناصب الشغل. ومثل هذا الهدف ليس من السهل بلوغه في ظل استمرار الاقتصاد المغربي، بعد عقد من التقويم الهيكلي، في المعاناة من نقط الضعف الهيكلية الكثيرة، وبالتالي فإن تأهيل مختلف مكونات نسيجنا الانتاجي يفرض نفسه كأحد الاوراش الاولية بالنسبة للحكومة.

أما رفع تحدي التنمية، وتقوية تنافسية مقاولاتنا والاندماج الايجابي في شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية، والرفع من مستوى مكانة اقتصادنا داخل سلم تراتب الامم، فتبقى قضية جميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

وقد أشارة الحكومة بوضوح الى أن المبادرة الخاصة تظل المورد الرئيسي لخلق الثروات ومناصب الشغل. فيما جدد التأكيد في الوقت ذاته وبقوة على أأن يبقى من مهام الدولة أن تلعب دورا أساسيا في توفير شروط تزايد الاستثمار الذي هو المصدر المحرك للنمو والمحدث لفرص الشغل.

وفي هذا الاطار فإنها لاتلتزم فقط بإرساء الثقة والوضوح اللازمين لتدخل الفاعلين الخواص، بل تعتزم أيضا دعم برامج عصرنة المقاولات والبنيات التحتية. وستفعل ذلك مع السهر على إقامة آليات التشاور ذي الطابع المؤسساتي بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

وسيحتل الحوار الاجتماعي والتوزيع العادل لثمار النمو لفائدة الطبقة الشغيلة باهتمام خاص من طرف الحكومة، وهو من باب تحصيل الحاصل بالنسبة لنا كتقدميين.

وفي هذا الصدد ستسهر الحكومة على إشراك المنظمات والغرف المهنية والنقابات العمالية في بلورة وإنجاز مختلف التدابير والاجراءات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي.

كما ستجعل من الجماعات المحلية والجهات الاطار المجالي والمؤسساتي الامثل لترجمة سياستها على أرض الواقع، مما من شأنه أن يساهم في تعميق أسس الديمقراطية المحلية وتعزيز اللامركزية.

لقد أكدنا، من باب الصدق، على أن هامش التصرف في الميزانية سيكون ضيقا خلال السنة المالية الحالية. ذلك لان التدبير السابق للمالية العمومية قد عقد الاكراهات المرتبطة بالميزانية وجعل التوازنات المالية في حالة أكثر ترديا. لذلك فإن الحكومة مصممة العزم على خلق ثقافة جديدة لتدبير النفقات العمومية هاجسها في ذلك إخضاع استعمال الاموال العامة للترشيد والتوظيف العادل. إن التصريح الحكومي يتضمن تدابيرلبلوغ هذا الهدف دون الزيادة في العبء الضريبي.

والاولوية الرابعة تكمن في العمل، من خلال بلورة " عقد للتضامن " تتوخى الحكومة من خلاله القضاء على الاختلالات الاجتماعية وتخفيض الفوارق الاجتماعية والمجالية التي خلفها نمط التسيير السابق. وأمام هذه الوضعية الاجتماعية يصبح من الضروري وضع سياسة اجتماعية شاملة ومنسجمة ترتكز على مجالات العمل المستهدفة والتي ستتمحور أساسا حول التشغيل ومحاربة الفقر والامية ودعم التعليم الاساسي والتكوين المهني والتمكين من ولوج الخدمات الصحية الاساسية والسكن الاجتماعي.

ويعد التشغيل الهاجس الاول بالنسبة للحكومة. فهي واعية بضرورة وضع سياسة إرادية من أجل مباشرة ملف البطالة، وخاصة وسط الشباب حاملي الشهادات. ويتعلق الامر هنا بالسير قدما بالاصلاح واتخاذ التدابير التي تتطلبها هذه الوضعية. ولهذا فالسياسة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة للحكومة ستعمل على تسريع وتيرة النمو وتقوية محتواه على صعيد التشغيل، وتحسين الكفاءات المتوفرة لدى اليد العاملة، وتطوير الوساطة داخل سوق الشغل بغية الرفع من آثارها الايجابية على صعيد التشغيل أضف الى ذلك ماأكده التصريح الحكومي من ضرورة تحسين آليات إدماج حاملي الشهادات المعطلين، وبرامج الاشغال ذات النفع العام والمساعدة على التشغيل الذاتي وتشجيع المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المضمار، وكل هذه التدابير من شأنها أن تحسن مستوى فعالية سياسة التشغيل بما يمنحنا المناعة ضد تدهور وضعية سوق الشغل.

إن أي سياسة اجتماعية طموحة وحازمة على صعيد مختلف مجالات الحماية الاجتماعية تستدعي بذل مجهود هام في مجال ترشيد النفقات العمومية خاصة من خلال السهر على البرمجة الجيدة للميزانية الاجتماعية في ارتباطها بباقي الميزانيات، ومراجعة التوزيع المجالي والقطاعي للنفقات الاجتماعية العمومية، وتحسين فعالية تدبير النفقات المرصودة للقطاعات الاجتماعية، يستدعي ايضا إصلاح هيئات التدبير قصد خفض تكاليف التسيير وتوجيه تدفق النفقات نحو التي تعود بالنفع فعلا على السكان المستهدفين.

بيد أن بلورة سياسة للتشغيل أو سياسة اجتماعية لا تتم من خلال إصدار قوانين، ذلك أن الادماج الاجتماعي ليس شأنا يخص الدولة وحدها، بل على العكس من ذلك فإنه يهم كل المجتمع بمختلف مكوناته. والمسألة الاجتماعية يتعين أن يتم أخذها بعين الاعتبار من طرف الشركاء الاجتماعيين، إذن هي تتطلب تدخل أكثر حيوية من قبل المجتمع المدني.

الاولوية الخامسة للحكومة تتجلى في إعداد بلادنا لدخول مجتمع الاعلام والمعرفة عبر وضع نظام تربوي وثقافي كفء وعادل، وتشكل محاربة الامية، وتعميم التمدرس في أفق قريب، وإعادة هيكلة التعليم الثانوي والتقني، وإعادة صياغة برامج التكوين والمناهج البيداغوجية، وتعميق الاصلاح الجامعي، وإقامة سياسة علمية وتكنولوجية، تشكل تحديات قررت الحكومة رفعها حتى يتسنى للعنصر البشري احتلال المكانة اللائقة به في مجتمع الغد. السيد الرئيس،

ودائما في باب التضامن الاجتماعي، ودفاعا عن المصالح المادية والمعنوية للمغاربة المقيمين بالخارج، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، ستقوم الحكومة بوضع تنظيم جديد لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج يمكنها من القيام بمهامها طبقا لمايقتضيه تدبير هذا الجانب المهم من برامج الحكومي.

سيدي الرئيس،

سيداتي وسادتي،

إنه لمن بين التحديات الرئيسية التي تواجهنا ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، توفير ظروف أفضل للحياة في القرى، وعكس ماجاء في تدخلات عدد من النواب المحترمين، فإن هذا الهدف يوجد ضمن الانشغالات الاولية المتضمنة في البرنامج الحكومي.

فهذا الاهتمام وارد بشكل عريض ضمن الخيارات الاجتماعية التي تبنتها هذه الحكومة لتحقيق ظروف عيش أفضل في القرى. وهذا الهدف لايمكن بلوغه بدون بناء مغرب قوى اقتصاديا ومتضامن اجتماعيا فالتنمية الدينامية والمستديمة والفعالة ترتكز بالضرورة على التنمية القروية، لذا فإن تقاسم ثمار التنمية لايمكنه إلا أن يعتمد على سياسة للحد من الفوارق المجالية والجهوية.

وإن اعتماد الاخلاق منهجا للسلوك في تدبير الشؤون العامة يؤدي في النهاية الى محاربة كافة أشكال الانحرافات التي يعاني منها العالم القروي.

والحكومة واعية كل الوعي بأن الاصلاحات الاقتصادية الشمولية بالرغم من أنها ضرورية لخلق نمو فعال، فإنها مع ذلك ليست كافية لتحقيق التنمية القروية. والجواب على مشاكل العالم القروي يكمن في تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذا الوسط.

ومن نافلة القول أن نذكركم بأن الفقر حقيقة قائمة تمس الملايين من السكان القرويين، فكيف سيتسنى إذن لفقراء الوسط القروي الذين هم الفلاحون الذين لاأرض لهم، صغار الفلاحين في الاراضي البورية، وللصيادون التقليديون، وأولائك الذين لاشغل لهم أو الذين يشتغلون موسميا، كيف سيتسنى لهم الخروج من حالة الاقصاء من دون تفعيل استراتيجية لمكافحة الفقر وفق ماتم تحديده في التصريح.

وكيف يمكن للنساء والشباب والفتيات الذين يعيشون في الوسط القروي والذين في الغالب مايكونون مجبرين على قضاء ساعات طوال من يومهم للقيام بأشغال شاقة ضمن حياتهم اليومية، وفي بعض الاحيان على حساب الاستفادة من التعليم والتكوين. كيف يمكنهم أن يندمجوا في الحياة الاجتماعية دون وضع سياسة لمحاربة الامية وتعميم التعليم الاساسي وتوفير آفاق أفضل للتشغيل؟ إن الحكومة أخذت بعين الاعتبار هذه الاولوية ضمن التزاماتها.

إننا نهدف من خلال استراتيجية التنمية الفلاحية والقروية التي تم حصرها الى مواجهة مشكل الجفاف عبر تعزيز مقاومة هذه الآفة وتقوية الامن الغذائي، والرغبة في الانتقال من الفلاحة المعاشية الى فلاحة تنافسية، ومضاعفة الانتاج الزراعي وغير الزراعي في الوسط القروي، وتحسين مردودية مشاريع الري الكبرى والبحث عن فعالية استعمال المياه والتحكم في انفتاح اقتصادنا الفلاحي على المبادلات الخارجية وتحسين فعالية قطاعات الصناعات الغذائية.

وتلح الحكومة مرة أخرى على أن الاستثمار في البنيات التحتية القروية ضروري من أجل تطوير الاقتصاد القروي، ذلك أن عزلة جزء كبير من العالم القروي يعد أحد أسباب التهميش الذي يطاله والفقر الذي يعاني منه السكان القرويون، ومن هنا تبرز الحاجة الملحة لتحقيق قدر أكبر من الفعالية والعدالة في تصريف النفقات العمومية لفائدة توفير بنيات تحتية قروية، وخدمات عمومية، وتطوير مساهمة الجماعات المحلية في برامج التنمية القروية.

إذن إن تحقيق ظروف عيش أفضل للسكان القرويين رهين بإدماج كامل وتام للفلاحة والعالم القروي في الاقتصاد الشامل وفي المجتمع فالعالم القروي تم تهميشه من طرف الاغلبيات السابقة التي كان جلها يتشكل من حساسيات تدعي الدفاع عن مصالح سكان البوادي.

وإذا كانت الحالة هذه، فكيف تم الوصول الى وضعية التهميش والفقر اللذين يعاني منهما هذا المكون الاساسي لمجتمعنا؟ إنه لايكفي ادعاء الدفاع عن العالم القروي، بل المهم أن يكون المرء يدافع حقيقة عنه وفي أرض الواقع.

السيد الرئيس،

بعد أن ذكر التصريح الحكومي الاهداف ذات الاولوية عمد الى عرض بعض وسائل بلوغها، وبكيفية مقتضبة في بعض الاحيان ومسهبة في بعضها. إن مصداقية مقترحات الحكومة جميعها تكمن في جزء واسع منها، في طابعها الملموس والعملي ولقد أولت الحكومة اهتماما كبيرا لماورد في تدخلاتكم من مقترحات في هذا الشأن.

لقد اعتبر عدد من أعضاء مجلسكم الموقر أن التصريح الحكومي لم يشر البتة الى أرقام وبرمجة زمنية واضحة للاصلاحات المحددة والتدابير المرتقبة،

وفي الواقع اختار التصريح إعداد البرنامج الحكومي بناء علي مقاربة نوعية أكثر منها كمية.

ذلك أن الدستور ينص بالضبط في فصله الستين على " أن يتقدم الوزير الاول أمام مجلس النواب بعد تعيين جلالة الملك لاعضاء الحكومة ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه، وعلى أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الدي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني ".

ومن هنا أيتها السيدات والسادة،

فإن التصريح الحكومي ليس بقانون مالية سنوي، ولاهو ملزم ببرمجة التدابير ضمن القانون المالي، والتصريح الحكومي ليس أيضا مخططا لتنمية على المدى المتوسط يسطر الاهداف ويبرمج الاعتمادات المالية المرصودة لتنفيذه.

إن البرنامج الذي تقترحه حكومتنا لبلادنا طموح بكل تأكيد، فهو يسير على خطى الاتجاه الشامل والمندمج الذي يشرك كافة مكونات المجتمع والذي يضع في الحسبان تعدد أوراش الإصلاح وترابطها.

وهوفي الآن ذاته واقعي قابل للإنجاز لانه محكوم بالزمن وفق نظرة استراتيجية جديدة تعيد الاعتبار للتخطيط وتجدده، كما يعتزم تعبئة كل القوى الحية للبلاد التي ستساهم في إطار التشاور والشراكة في تجسيد أهدافه.

أما المبادرة والمسؤولية وتمويل السياسات والتدابية المقترحة فإن تحقيقها رهين بمشاركة جميع الفاعلين العموميين والخواص على حد سواء، وذلك في اطار توزيع للادوار سنسعى الى أن يتم بشكل منسق في اتجاه تحريك الاقتصاد وإقامة تلاحم اجتماعي أكبر.

وستبنى هذه السياسة على إعادة الثقة في المؤسسات العمومية وبشكل خاص في الادارة والعدالة، وخلق قنوات حوار دائم وذي مصداقية مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وإقامة إطار ملائم لتشجيع مشاركة المجتمع المدني. وذلك مامن شأنه تحرير الطاقات الخلاقة لكافة القوى الحية لبلادنا، والعديد من الأعمال التي تسير في هذا الاتجاه رهينة بالدرجة الاولى بالارادة السياسية لتنفيذها ولاتتطلب سوى تحملات مالية محدودة.

وخلال تطبيق برنامجها، وفي إطار إعداد القانون المالي المندمج في مسار مخطط، ستشرع الحكومة في وضع مجموع الاجراءات الضرورية لتنفيذ برنامجها، وستعمل في الوقت ذاته علي تفعيل مجموع المقتضيات التي ستتيح لها توسيع هامش التحرك المالي، وذلك علي الخصوص بفضل محاربة التبذير والنفقات التفاخرية، وتحسين فعالية استعمال الموارد العمومية ومحاربة الغش والتملص الضريبي، واعتماد تدبير أفضل للدين العمومي ولمختلف الامكانات التي يوفرها التعاون الدولي.

إن هذا المجهود سيتم في مناخ الثقة الذي أرسى التناوب أسسه ولتشجيع الفاعلين الاقتصاديين على الانخراط التام في انطلاقة اقتصادنا. ولعل الاشارة الاولى جاءت من قرار بعض البنوك المحلية حينما خفضت معدلات الفائدة بنقطة وهو مساهمة منها في خلق مناخ ملائم للاستثمار والتشغيل لتحسين ظروف إنجاز البرنامج الحكومي وإننا لنحيي هذه المبادرة من أعلى هذا المنبر المحترم.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي،

لقد ناضلنا على الدوام من أجل تلبية المطالب المشروعة للجماهير الشعبية. وإذا كنا نتحمل حاليا المسؤوليات الحكومية، فإن ذلك يتم في إطار استمرارية هذا النضال ومن أجل وضع دينامية للحل التدريجي للمشاكل التي تمر بها بلادنا وذلك بنفس الحزم الذي أبنّا عنه في السابق دفاعا عن المصالح الجوهرية للسكان.

وهذا هو المعنى الذي نعطيه لاستمرارية ودوام التزامنا النضالي، إن المواطنين يعلمون تمام العلم أن المهمة ليست بالهينة، لكنهم أيضا يريدون سياسة تظهر بجلاء التغيير وتضع بلادنا على سكة دينامية جديدة. وهذه هي إرادة الحكومة.

سيداتي، سادتي،

سنتحمل إذن مسؤولياتنا الحكومية أوفياء ذلك لتاريخنا ولمبادئنا ولقيم التضامن والديمقراطية والدفاع عن حقوق الانسان والعدالة والمساواة والتقدم والعصرنة مشفوعة بهاجس الفعالية والتنافسية.

إننا نعلم علم اليقين أن بلادنا تنتظرها أوراش كبرى والتصريح الحكومي قد سطر الخطوط التوجيهية لها وحدد الاهداف ذات الاولوية.

ونحن نعبر هنا عن عزمنا الاكيد على فتح هذه الاوراش بقوة وإيمان حرص لايفل، وسنفعل ذلك بسرعة وحيوية، ساهرين على حماية التوازنات الكبرى ومحترمين الالتزامات الدولية للمغرب.

وإنه لمما يزيد حماسنا وثقتنا رضى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله الذي وصف برنامجنا بأنه يتضمن طموحا يشرف البلاد، وابتكارا يكرم الحكومة والتزاما سيجعل الجميع أمام ميثاق لحسن التدبير، يجمع بين أعضاء الحكومة ويلزم الادارة ويحدد مسؤولية كل واحد.

هذه هي سياستنا الإصلاحية، هذه السياسة التي ستتوسع تدريجيا حتى تشمل كل المجتمع الذي نريده أن يكون عادلا، أكثر إنسانية، أكثر تضامنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، وأقر عينه بصاحب السمو الملكي ولي العهد الامير سيدي محمد، وصاحب السمو الملكي مولاي رشيد، وكافة أفراد الاسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب الدعاء.

(تصفيقات).

* <u>السيد محمد حلال السعيد رئيس المجلس</u> :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

باسمكم جميعا أشكر السيد الوزير الأول، وأعرب لكم عن اعتزازي بالأجواء التي تلاحقت فيها مناقشة البرنامج الحكومي. إن الحوار الذي تبلورة من خلال هذه المناقشة يعطي قيمة لها مدلولها في حسن سير المؤسسات، ويعكس مدى الاهتمام الذي يوليه مجلس المستستشارين لقيمة هذا الحوار كأسلوب في التعاون والتعامل الذي نطمح إليه كقاعدة راسخة في عملنا المستقبلي.

ولي اليقين أن جو الحوار الجاد والمسؤول سيتوالى بانتظام في علاقتنا مع حكومة في نطاق الاحترام المتبادل، والتعاون المثمر البناء الذي يهدف إلى خدمة قضايا الوطن والمواطنين.

شكرا للجميع ورفعت الجلسة.